جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University
of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول
واقع المصالحة الوطنية في ليبيا
المعوقات و الحلول

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

ضمن المحور الرابع:

(العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((المصالحة الوطنية في ليبيا الفرص والقيود))

الباحث : د. محمد علي سليم عبد الله

مكان العمل: كلية الاقتصاد /الخمس جامعة المرقب

الدرجة العلمية : محاضر

التخصص العام : علوم سياسية التخصص الدقيق : علاقات دولية

0926090623 mohamedslem175@gmail.com

1444هـ - 2023 م

الملخص:

يحاول هذا البحث توضيح مفهوم المصالحة الوطنية، حيث تم عرض المشكلة البحثية كإطار مرجعي لفهم ما يدور حول هذا الموضوع لأهميته وكذلك الهدف من دراسته محاولة إيجاد إجابات للتساؤلات فتم تقسيم البحث إلي مبحثين فكان المبحث الأول يدور حول السياق التاريخي للأزمة الليبية ومتطلبات تنفيذ المصالحة الوطنية، أما المبحث الثاني فإنه يتناول الفرص والقيود أمام المصالحة الوطنية والاستدلال ببعض التجارب السابقة لبعض الدول لعلها تساعد في مسعى المصالحة وقد تبع ذلك خاتمة تستخلص كل ما أفضي إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية:–المصالحة الوطنية، آليات المصالحة الاجتماعية.

Abstract:

This research attempts to clarify the concept of national reconciliation. The research problem is presented as a frame of reference to understand what is going on about this topic for its importance, as well as the purpose of its study, is trying to find answers to the questions. This research is divided into two sections. The first investigation revolves around the historical context of the Libyan crisis and the requirements for implementing national reconciliation. While the second investigation deals with opportunities and restrictions that face the national reconciliation and referring to some previous experiences of some countries, perhaps they can help in achieving the reconciliation. This was followed by a conclusion that extracts all the results of the research from the results.

Keywords:National reconciliation, mechanisms of social reconciliation.

المقدمة

تبدو مسألة المصالحة الوطنية في ليبيا موضع اهتمام كبير لدى المهتمين والأكاديميين والباحثين بمسار الأزمة الليبية، وما نجم عنها من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، ومع تصاعد الأحداث بدأت الأزمة تأخذ شكلا متعدد الأبعاد، يغذيها إرث الماضي وواقع الحاضر، حتى أصبحت عقبة أمام مسعى بناء مؤسسات الدولة، فأصبحت الحاجة ملحة إلي المصالحة الوطنية واستغلال الفرص، وكبح القيود التي تقف أمام المصالحة.

إشكالية البحث:

إن المصالحة الوطنية من أهم الأهداف التي يسعي المجتمع إلي تحقيقه للخروج من الأزمة، وتحقيق السلم الاجتماعي، وهي حجر الأساس لبناء ليبيا وبالتالي لابد من تهيئة الظروف الملائمة لأجل تحقيق هذا الهدف،إلا أن الواقع الليبي يسير عكس تلك التوجهات، ففي ضوء انتشار السلاح وتنامي والتدخلات الخارجية زاد من تعقد المشهد الليبي، وفشل كل المساعي من قبل الأمم المتحدة للوصول للتهدئة، مما أثر سلبا لتحقيق المصالحة.

فالمصالحة لا يمكن أن تفرض بالقوة وعلي الجميع تحمل هذه المسئولية لأجل إنقاذ ليبيا من التمزق، وضرورة الالتفات إلي المخاطر التي تحيط بالبلاد من كل الاتجاهات، ويمكن الأخذ بالاعتبار تجارب الدول الأخرى والتي نجحت فيها سبل المصالحة وأصبحت تنعم بالاستقرار والرخاء.

تساؤلات البحث:

إن هذا البحث ينطلق من إشكالية محددة في سؤال رئيسي وهو:

ما هو السبيل لتحقيق المصالحة الوطنية ؟

وتفرع من هذا السؤال العديد من التساؤلات التالية:-

ما هي آلية تنفيذ المصالحة الوطنية ؟

ما هي أهم الفرص المساهمة لتحقيق المصالحة ؟

ما هي أهم القيود التي تواجه تحقيق المصالحة ؟

أهداف البحث:

هناك العديد من الأهداف يريد الباحث التحقق منها وهي علي النحو الأتي:-

التعرف علي ماهية المصالحة الوطنية.

التعرف علي متطلبات المصالحة الوطنية.

معرفة أهم الفرص والاستفادة منها لتحقيق المصالحة الوطنية.

التعرف علي أهم القيود والعوائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية ليتم تفاديها.

أهمية البحث:

يعتبر موضوع المصالحة من المواضيع المهمة نظرا للأضرار الجسيمة التي لحقت بالمجتمع الليبي نتيجة الحرب وتصاعد أعمال العنف بين أفراد المجتمع والذي ذهب بآلاف الضحايا.

ليبيا بأمس الحاجة إلي المصالحة في هذا الوقت ولأجل ذلك يجب وضع خطة تحفظ الحقوق لكافة الأطراف ومحاسبة كل من أجرم في حق المجتمع.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: حيث تم استخدامه لتشخيص الحالة الليبية.

المنهج التاريخي: الذي تم التعرف فيه علي الوثائق والاتفاقيات السابقة ومحاولة تنقيحها وإعادة بلورتها وصولا إلى نتائج يمكن الاستفادة منها.

المبحث الأول: السياق التاريخي للأزمة الليبية ومتطلبات تنفيذها.

المطلب الأول : السياق التاريخي للأزمة الليبية.

حصلت ليبيا علي الاستقلال سنة 1951م بزعامة السيد محمد إدريس السنوسي بمساعدة من الحكومة البريطانية، والذي توج ملكا علي ليبيا، وتخلصت من الاستعمار الإيطالي الذي استعمل الوحشية المفرطة ضد الشعب الليبي حيث قام بالإبادة الجماعية ضد المواطنين الليبيين، والنفي والاعتقال والتجويع، ونتيجة لهذه التجربة ظهرت النزعة الوطنية، والالتفاف حول رموز المقاومة الوطنية.

وكانت إبان تلك الحقبة من كان مواليا للاستعمار ومن يقاومه، فظهرت العديد من المحاولات للمصالحة بين تلك القبائل، وكانت ليبيا في أمس الحاجة في تلك الحقبة إلي المصالحة الوطنية،

والتي حاول أسلافنا تطبيقها، فكان علي سبيل المثال أحد رموز للمصالحة (بشير السعداوي)* والذي كان له مواقف ضد الاستعمار الإيطالي إلي جانب تبنيه مواقف لرأب الصدع بين القبائل المتخاصمة، وحل الخلافات بين كثير من المدن الليبية في المنطقة الغربية.

كما أن عملية المصالحة كانت أيضا في المنطقة الشرقية والتي كانت بقيادة علماء وفقهاء الدين وشيوخ القبائل، حيث تم وضع ميثاق الحرابي سنة 1946م والذي وافق فيه شيوخ قبائل الحرابي وأعيان مدينة درنة علي إنهاء النزاع بين القبائل، وبالتالي فإن النزعة الوطنية المعادية للاستعمار والمناهضة له كانت هي الركيزة الرئيسة التي كونت مفهوم الثقافة الليبية الحديثة.[1]

منذ استقلال ليبيا حاول الملك محمد إدريس السنوسي بناء دولة دستورية ديمقراطية، مبنية علي نظام مؤسسي، وحاول تحديث نظام التعليم وإنشاء النظام الإداري، مع العلم أن ليبيا في تلك الحقبة كانت تعاني من صعوبة في الأوضاع الاقتصادية، بسبب عدم وجود موارد مالية تدعم الدولة ،وهذا كان قبل اكتشاف النفط، مما جعل ليبيا تحتاج للإعانات من الأمم المتحدة.

لم ينجح النظام الملكيفي التخلص من التبعية للدول الأجنبية ، فكانت هناك العديد من القواعد الأجنبية في ليبيا إلي جانب الآلاف من المستوطنين الإيطاليين مما جعل هناك حالة من عدم الرضا من قبل الليبيين.[1]

أدى الانقلاب العسكري سنة 1969م بقيادة العقيد معمر القذافي إلي تغيير النظام الملكي والتحول إلي النظام الجمهوري، وكان هذا النظام مشبع بالأفكار الناصرية، وتحول إيدولوجية الدولة إلي القومية العربية.

بدأ نظام معمر القذافي في حظر الأحزاب السياسية، واستحواذ الدولة علي كافة مناحي الحياة في ليبيا، فكان هناك مجانية التعليم والخدمات الصحية ،وتوفير فرص عمل ومحاولة تحديث وإنشاء بنية تحتية في ليبيا وإجلاء القواعد الأجنبية والمستوطنين الأجانب وغيرها.[2]

---

*بشير السعداوي:- من مواليد 1884ولد في مدينة الخمس، وعاش في بيئة دينية حيث القران الكريم في الزاوية السنوسية بسرت، عاش في فترة كثرت فيها الاضرابات السياسية والاجتماعية في ليبيا، فأعطته الخبرة في حل المشاكل. للمزيد أنظر محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، اكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2000، ص389

[1]علي احميدة، دراسة تمهيدية من المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات، الاكسوا، الامم المتحدة، 2020، ص26.

[1]زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد184، 2011، ص71.

بدأ نظام الحكم للعقيد معمر القذافي مبني علي قواعد قبلية وعلي مؤسسات غامضة تسمي باللجان الثورية والتي كانت تتيح له وحده أن يكون له السلطة المطلقة دون أي حساب، فلم يكن هذا النظام إلا نظام حكم شمولي يتغذي علي منهج مغلق في الفكر من خلال الكتاب الأخضر وتقلباته المتناقضة في حياته السياسية والعلاقات مع كل من حوله.

لم تكن الحياة السياسية في ليبيا في فترة حكم نظام معمر القذافي تسمح بالمشاركة في السلطة، إلا عبر ما يعرف بالسلطة الشعبية، والتي لم يكن لها إلا جانب شكلي فقط أما علي الواقع فهي لم تكن موجودة، الأمر انعكس لدى معارضيه بالقتل والسجن والإعدامات عبر محاكم صورية، كما أن الإعلام وحرية التعبير لم تكن إلا أداة من أدوات النظام في تأييد أفكاره[3].

لم يكتفى نظام معمر القذافي بقمع معارضيه في الداخل بل امتد لإسكات صوت معارضيه في الخارج، حتى أصبح ينعت نظام حكمه بالنظام الإرهابي أصبحت ليبيا من الدول الداعمة للإرهاب مما تسبب في تعرض ليبيا للحصار عبر قرارات من مجلس الأمن تدعمه القوى الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية والذي كلف ليبيا خسائر اقتصادية كبيرة إلي جانب تراجع في الصناعات النفطية، كما أن ليبيا اتهمت بامتلاكها أسلحة الدمار الشامل مما زاد من تضييق الخناق على نظام معمر القذافي والذي كان بدوره أن تنازل علي تلك المعدات والذي كلف ليبيا خسائر كبيرة من أموال الشعب الليبي.[1]

لم تكن الحياة الاقتصادية بأحسن حال من الحياة السياسية، حيث لم تفلح عملية التحول الليبي إلي النظام الاقتصادي في عملية الإصلاح الاقتصادي مما ساهم في تعميق حالات الفقر و اللامساواة بين أفراد الشعب الليبي خاصة بين أصحاب الدخل المحدود، وانخفاض حصة الفرد من الدخل القومي.

ويقدر حجم القوة الشرائية للفرد الليبي حوالي (14) ألف دولار خلال عام 2010، في الوقت التي كانت فيه حجم القوة الشرائية للفرد في الإمارات ما يقارب (35) ألف دولار لسنة

---

[2]عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية: الاسباب والتحديات والتداعيات بعد عام 2011،مجلة المستنصرية، بغداد، العدد 50،2015، ص96-97.

[3]منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، بغداد العدد51،2012،ص35.

[1]عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد العدد 47،2013، ص107

2010، بالرغم من تقارب في دخول كل من البلدين من إيرادات النفط والغاز، ليبيا احتلت المرتبة (115) من مجموع (139) دولة في مستوى جودة البنية التحتية كالطرق والمطارات وأنظمة الاتصالات والموانئ والمرافق العامة والمباني وغيرها بالرغم من توافر موارد مالية هامة من عمليات تصدير النفط والغاز[2].

نتيجة إخفاق النظام لطيلة أربعة عقود في الإصلاح والتغيير وتأخر في معظم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، جاءت الحاجة إلي الإصلاح والتغيير الديمقراطي في ليبيا خاصة أن بوادر تلك الانتفاضة بدأت في دول الجوار كمصر وتونس، لم تكن ليبيا ليس بأحسن حال منها فبدأت الثورة الليبية في منتصف شهر فبراير لسنة 2011، فكانت البدايات من الشرق الليبي والتي سرعان ما امتدت إلي غرب ليبيا، ثم تحولت تلك الاحتجاجات إلي ثورة مسلحة تطالب بإسقاط النظام، وامتدت المعارك بين الفصائل المسلحة والجيش الليبي المتمثل في الكتائب الآمنية والمتطوعين وغيرهم،وسرعان ما تدخلت جامعة الدول العربية في 12مارس2011 واعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي على ليبيا، كما أنها وافقت علي حظر الطيران عن ليبيا الصادر من مجلس الأمن تحت قرار 1973، ودخول ليبيا تحت الفصل السابع[3].

بدأ التدخل الغربي في ليبيا وتوجيه ضربات عسكرية علي مواقع تمركز قوات النظام وكان من الدول الداعمة للعمليات العسكرية بقيادة حلف الناتو تحت مظلة الأمم المتحدة فرنسا وبريطانيا إلى جانب دعم دول الخليج وقطر وغيرها، كما أن إدارة العمليات كانت مع الفصائل المسلحة من الثوار ووجود قيادات من المعارضة الليبية والجماعات الإسلامية المقاتلة، التي كان لها الأثر الكبير في تأزم الإحداث في ليبيا، وظهور حالة من الاضطرابات السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الأسلحة وظهور العديد من حالات الاشتباك بين تلك الجماعات المسلحة ورفضهم الانضمام تحت سلطة الدولة والتي كانت تعاني من ضعف الأوضاع الأمنية وهشاشة في الأوضاع السياسية، أصبحت تلوح في الأفق حالة من الانقسام داخل المجتمع حتى أصبحت تهدد تماسك

---

[2]أسماء حسين الخولي، جدوي المساعدات: واقع وافق اقتصادات الدول الثورات العربية مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد 194،2013، ص119_120

[3]عبد الإله بلقزيز مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي بيروت العدد 393،2011، ص120.

النسيج الاجتماعي الليبي[1]وبالتالي فقد ظهر عدد كبير من مجالس الثوار والمليشيات المسلحة والمجالس القبلية وغيرها، والذي زاد في دوره من تعقيد المشهد السياسي الأمني وظهور حالة من الاضطرابات والانقسامات التي تهدد بوحدة التراب الليبي، وتنذر بانسداد الأفق أمام أي محاولات للإصلاح والتغيير، وكل هذه العقبات والعوائق زادت من التحديات أمام سبل المصالحة الوطنية وإضفاء حالة الاستقرار في ليبيا[2].

إن الأزمة الليبية ليست مشكلة قبلية، بل أزمة سياسية نتيجة فشل في الحكم بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية منها أو الدولية، والتي مازالت لها الأثر الكبير في تعقيد المشهد السياسي والأمني في ليبيا وأصبحت ليبيا في مصاف الدول الفاشلة.[3]

ليبيا ليست كيانا معزولا عن المحيط الخارجي العربي والإفريقي والمتوسطي وعملية الانتقال فيها نحو الاستقرار والسلم يتطلب قيادة جريئة قادرة على إيجاد حلول لمختلف الأزمات، ومدركة إلي حجم المخاطر التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال إعادة بناء وهيكلة المؤسسات المدنية في الدولة[4].

ولأجل القيام بتلك المهام لحل الأزمة الليبية لابد من وقف تدفق السلاح والمعونة من قبل التدخل الخارجي، وهذا الأمر يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة كما أنه يجب تفكيك الجماعات المسلحة ووقف الدعم إليها وضمها تحت مؤسسات تابعة للدولة سواء في الجيش أو الشرطة أو المؤسسات الأمنية المختلفة، والخروج عن مبدأ المغالبة المهزوم والمنتصر[5].

ولأجل الخروج من كل هذه الأزمات يجب علينا السير بخطي حثيثة نحو المصالحة الوطنية والخروج من هذا المأزق.

---

[1]خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة علي علاقات ليبيا الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العد188، 2012، ص116-117.

[2]محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وافاق المستقبل، مجلة جيل للدراسات السياسية، بيروت، العدد11، 2017،ص40.

[3]علي احميدة، مرجع سبق ذكره،ص23.

[4]المرجع نفسه، ص26

[5]ابتسام سالم خليفة، انعكاس المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب جامعة الزاوية. 2021، ص510

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية ومتطلبات تنفيذها

المصالحة الوطنية تهدف إلي الحد من العنف بين القوة المتصارعة، وتدعو إلى الصلح والتسامح لأجل الوصول إلي السلم الأهلي، ولأجل الوصول إلى هذا الهدف ضرورة تهيئة الظروف والوسائل لتحقيق المصالحة، فالمصالحة لا يمكن أن تتم بالقوة بل علي الاقتناع التام لكل الأطراف لضرورة تحقيقها ولأجل الوصول إلى السلم المجتمعي لابد من تحقيق المصالحة الوطنية والخروج من حالة الفوضى والحروب.

أما المقصود من المصالحة من حيث التفسير اللفظي لها، فتعني الصلاح ونبذ الفساد والجنوح إلي السلم.

ويمكن وضع تعريف للمصالحة وهي حالة من الوفاق والتفاهم في بلد ما بعد نشوب خصومة و عداوة لفترة من الزمن[1].

أما التعريف الإجرائي للمصالحة الوطنية فتعني الوقف الفوري للأعمال العدائية والنزاعات لأجل الوصول إلي حالة من الاستقرار والسلم الأهلي بين كل الأطراف المتصارعة.

وتهدف المصالحة الوطنية إلي خلق مناخ ملائم لمعالجة الانقسامات وراب الصدع داخل المجتمع، ومحاولة محاسبة الأطراف المعتدية حتى يشعر الضحايا بالعدالة والرضا، ولأجل الوصول إلي عدم تكرار تلك الانتهاكات داخل المجتمع حتى يعزز السلم الأهلي وتحقيق التعايش المشترك[2].

وبالرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة في العمل علي تحقيق المصالحة الوطنية إلا أنها لم تنجح، وكان هناك العديد من التحديات التي تواجه إعادة بناء النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فالمصالحة لا بديل عنها وهي الخيار الوحيد لأجل بقاء الدولة الليبية موحدة مستقرة وهناك العديد من متطلبات لأجل تحقيق المصالحة الوطنية.

---

[1] سامي أبوعجيلة عيسي وأخرون، المصالحة الوطنية كألية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، طرابلس، العدد (6) ، 2018، صص6-7.

[2] علي محمد الصلابي، المصالحة الاقليمية الوطنية، المجلة الوطنية، طرابلس، 2008، ص7.

متطلبات تحقيق المصالحة الوطنية:

إن عملية الوصول للمصالحة يتطلب العديد من الآليات والتي بدورها تساعد في نجاحها، خاصة أن هده الخطوات قد نجحت في بعض الدول والتي كانت تعاني من الحروب والنزعات مثل رواندا وجنوب أفريقيا، فالمصالحة تتطلب الديمقراطية وتنفيذ القانون وتطبيق العدالة والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هده الآليات:

1- الحكم الديمقراطي: وذلك من خلال تقاسم السلطة وفق معايير الديمقراطية وعبر الانتخابات النزيهة والشفافة، وهي تعتبر من أولويات المصالحة الوطنية، وضرورة تنظيم حوار وطني لمناقشة الصعاب وأسباب الصراع، والتفاهم علي وضع آليات لإنجاح المسار الديمقراطي ومن خلال مشاركة النخب السياسية وكبار القادة الوطنيين، وأفراد المجتمع المدني ومن رجال الأعمال والأكاديميين وغيرهم، ووضع توصيات ليتم الأخذ بها والاستفادة منها في حل الكثير من القضايا داخل المجتمع[1]، حيث نجحت رواندا في تأسيس نظام ديمقراطي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

2- عودة اللاجئين والمهجرين: ضرورة عودة اللاجئين إلي البلاد لضمان الأمن، ومساعدتهم علي الاستقرار وإعادة إدماجهم داخل المجتمع[2]حيث ساهمت المؤسسات الليبية في تقديم المنح والمساعدات لهم.وتشير التقارير الدولية فيما يخص اللاجئين والنازحين في ليبيا عن وجود مخاوف أمنية بسبب التطرف الديني، وكذلك النازحين داخليا بسبب الحرب والاقتتال، وتقدر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه قد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا ألي ما يقارب 60000 ألف نازح، وإعداد كبيرة من اللاجئين يعيشون في دول الجوار كتونس ومصر وغيرها وأغلبهم غير مسجلين كلاجئين رسميا[3]،حيث عملت رواندا وإطلاق برامج تأهيل وطنية لغرض إعادة إدماجهم في المجتمع ويمكن الاستفادة من هده العملية في ليبيا.

3- توحيد المؤسسة العسكرية: يتم إنشاء جيش موحد، ونزع سلاح الجماعات المسلحة قسريا بمساعدة الأمم المتحدة، إلي جانب إعداد دورات تدريبية مكثفة لأجل التوجيه المعنوي وإعادة التأهيل للمقاتلين، وترك المجال مفتوح أمامهم بالانخراط في الخدمة العسكرية أو العمل في المجالات المدنية، والاقتداء بالتجربة الرواندية في هذا المجال.

4- الإصلاحات القانونية والتشريعية في إعداد الدستور: تعد الإصلاحات القانونية الدستورية أساسية لأجل تحقيق المصالحة الوطنية حيث تضفي الشرعية لكل المبادرات الوطنية للمصالحة، ويتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية وبحرية المشاركة بالسياسة ونبذ الانقسام وتأكد علي الوحدة الوطنية إلي جانب تعزيز القيم الثقافية، وتعزيز مبدأ السلام[1]، نجحت جنوب أفريقيا في القيام بالعديد من الإصلاحات الدستورية والقانونية لغرض تطبيق العدالة الانتقالية، ويمكن الاستفادة من هده العملية في ليبيا.

5- اللجان الوطنية للمصالحة: تكليف لجان محلية من مختلف أطياف المجتمع تعمل على حل المظالم التي ارتكبت بين الأفراد ومحاولة إيجاد حلول مرضية لها بين تلك الأطراف وهذه العملية تعتبر مألوفة داخل المجتمع الليبي من زمن الأجداد، وهذه بدورها يمكن أن تحل العديد من القضايا بالمصالحة أو التعويض للأطراف المتضررة، خاصة أن شيوخ القبائل وفقهاء الدين لديهم قدرة كبيرة في الإقناع، وهذه بدورها تساعد عمل المحاكم في حل الكثير من القضايا والانتهاكات التي لحقت بالضحايا،وقد نجحت جنوب أفريقيا في تكوين لجان وطنية للمصالحة وإطلاق مبادرة العفو العام من قبل الحكومة والتي ساعدت على تحقيق المصالحة الوطنية.

6- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهم عناصر تعزيز المصالح الوطنية، حيث تعمل على الحد من الفقر والتأكيد على المساواة داخل المجتمع، وعمل استراتيجيات لدعم مشاريع تنموية قادرة على جلب الشباب والتحاقهم لسوق العمل، وإعادة بناء البنية التحتية في الدولة، لتسرع من التنمية الشاملة، ألي جانب إصلاح البنية التعليمية وغيرها من المشاريع التنموية،حيث نجحت جنوب أفريقيا في إطلاق برنامج تنموي شامل عزز التنمية الاقتصادية ويمكن اعتماد هذا النموذج الناجح في ليبيا.

[1] ازيكيلسينتاما، المصالحة الوطنية ي رواندا: التجارب والدروس المستخلصة مركز مسارات الشرق الاوسط، استكهولم، 2022،ص10

المبحث الثاني: الفرص القيود وتجارب بعض الدول للمصالحة الوطنية

المطلب الأول: فرص المصالحة الوطنية

الحديث على تحقيق المصالحة الوطنية وفرص نجاحها، تفرض علينا أن نبحث عن أسباب الانقسام والتشظي، وحالة الفوضى التي تمر بها البلاد.

فالحلول تبدو قاصرة وذلك بسبب القصور في تشخيص الأزمة في ليبيا، وتعذر العديد من المحاولات للمصالحة الوطنية، ومن هنا يجب الاستفادة من أي فرصة تقرب إلى المصالحة، ومعرفة كل المعوقات التي تقف أمام نجاحها، وكيفية التعامل مع كل منها.

ويرى المراقبون، أن مشروع المصلحة الوطنية يمثل أولوية، وأن شروط تحقيقها يعتمد على تطبيق آليات معينة والتي من شأنها تتيح الفرصة أمام الوصول إلى تسويات سياسية شاملة والتي من شأنها إنجاح العملية الانتخابية في ليبيا، وتكون مبنية على أسس سليمة لضمان الوصول إلى الاستقرار والسلم الأهلي، والبدء في إعادة بناء ليبيا.

ومما سبق يمكن أن تكون هناك فرص للمصالحة الوطنية في ليبيا التي من أهمها:

1- الإرث الثقافي الذي ينبع من الدين الإسلامي الحنيف ومن مقاصد الشريعة، يدعو إلي المصالحة والصلح ضمن إطار أو نسق شعبي وغير رسمي والذي يحاول احتواء النزاع ورأب الصدع بين الأطراف المتخاصمة، دون اللجوء إلي الوسائل القضائية والقانونية في هذا الصدد[1] .

ووفقا للأعراف المتأصلة في المجتمع الليبي، فإن عملية اللجوء إلي المحاكم والجهات القضائية، تعد عملية مستهجنة وغير سوية، وبالتالي فإن المحاكم لا تضع حلا نهائيا لحل النزاع، وهناك احتمالات لاتساع نطاقها بين تلك الأطراف وعلي هذا الأساس يمكن أن يكون لشيخ القبيلة أو فقهاء الدين أو الحكماء للقيام بدورهم في حل النزاع[2].

---

[1] أحمد علي الاطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الاولويات، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص12.

[2] المرجع نفسه، ص14.

ويمكن الاستفادة من التجربة الرواندية في هذا الصدد، حيث يقوم شيوخ المجتمع المحلي في تسوية النزاعات لتحقيق المصلحة بين الأطراف المتنازعة بطريقة تقليدية، واتخاذ قرار بشأن العقوبة ضد الطرف الجاني وهي بمثابة تعويض للطرف الآخر، حيث سميت هذه العملية بمحاكم غشاشة والتي كانت تعمل تحت شعار العدالة التصالحية، وقد نجحت لحد كبير في المصالحة الوطنية وصولا إلى التسوية[1] .

2- طبيعة النخب السياسية التي نجحت لحد كبير في عدم الاستقطاب والاصطفاف وراء احد أطراف النزاع، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين كل الأطراف المتصارعة، محاولة منها للوصول لحلول وسيطة وبعيدة عن الانحياز أو الإقصاء لأحد تلك الأطراف.

كما أن هناك بعض التنازلات والتي قامت بها بعض القوي السياسية المعتدلة في ما يخص بعض النصوص الدستورية بالتخلي عنها أو تعديلها والتي كانت موضع خلاف بين الأطراف السياسية، وهذا قد يساعد في تقريب وجهات النظر بين تلك الأطراف وتقرب من مسعي المصالحة الوطنية الشاملة في البلاد، ويمكن الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في مجال التنمية البشرية حيث وضعت دستوراً مؤقتاً ثم الانتخابات[2].

3- وجود توافق كبير بين مختلف شرائح المجتمع حول العديد من القضايا والتي من أهمها عملية نزع السلاح، وردع الجماعات المسلحة التي تميل إلى العنف والتطرف، خاصة أن معظم طبقات المجتمع قد تأثرت من انتشار السلاح وعملية النزاعات المتصاعدة دون أي فائدة منها، وأصبحت الحاجة ملحة إلى عملية التخلص من تلك الأسلحة والتي يتم استخدامها بدون أي صيغة قانونية، كما نجحت رواندا في عملية التكامل العسكري وإدماج المقاتلين في المؤسسة العسكرية تحت مسمي قوات الدفاع ووفق الاتفاقية (16) للسلام والمبرمة سنة 1993م، وتم وضع المقاتلين في المعسكرات لإعادة تأهيلهم[3]

---

[1] ازيكيلسيتاما، المرجع سبق ذكره ص13.

[2] ملاك شعبان أدم، النموذج التنموي في جنوب أفريقيا(المصالحة الوطنية، مجلة المسلح، طرابلس،2021، ص16.

[3] هارون باه، المصلحة الوطنية الرواندية: دراسة لنموذج أفريقي، تريندز للبحوث والاستشارات، أبوظبي،2020،ص46.

[4] محمد فؤاد فكرى، مرجع سبق ذكره، ص21.

4- اختصار بعض نماذج المصالحة الوطنية والتي قام بها أحد أجدادنا بين المدن والقبائل الليبية في فترة الاستعمار الإيطالي، والتي كانت فيها البلاد في أصعب حالاتها، حيث نجحت بعض تلك المحاولات وساعدت في توحيد الصف ونزع فتيل الفتنة والانقسام[4].

المطلب الثاني: القيود والتحديات أمام المصالحة الوطنية:

تتعرض المصالحة الوطنية في ليبيا للعديد من التحديات، والتي تعيق مسارها وتعود الأسباب إلى العديد من العوامل والتي من أهمها عدم الاستقرار السياسي والفراغ الأمني، والتي تقف أمام كل محاولات الإصلاح أمام بناء الدولة[1]، ويمكن تحديد أهم المعوقات التي تقف أمام مساعي المصالحة الوطنية وهي علي النحو التالي:

1- المعوقات السياسية: تعد الأزمات السياسية المتتالية التي تمر بها ليبيا من أهم المعوقات التي تواجه بناء الدولة، وترجع هذه الأزمات إلى عدم التوافق السياسي بين الفرقاء، وصراع النخب الحاكمة، والانقسامات والمحاصصة وعدم الوعي لمفهوم العدالة الانتقالية والتي هي أساس بناء المصلحة الوطنية فلا مصالحة بدون تحقيق آليات تنفيذها[2].

2- المعوقات الأمنية: حالة الفوضى الأمنية وانتشار السلاح وحالة الاقتتال والصراعات الدموية بين أبناء الشعب الليبي والتي ارتقت إلى درجة جرائم الحرب، مما عززت الانقسام بين المناطق الليبية، وأصبحت العديد من الأطراف المتنازعة تسعي في إعاقة أي محاولة لبناء الدولة خوفا لتعرضها للمحاسبة والعقاب، إلى جانب ضياع الكثير من الامتيازات التي تحصل عليها في حالة استقرار الدولة[3].

3- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية: تتركز بؤرة الصراع في ليبيا في الأساس على الثروة، ومحاولة التحكم في تلك المصادر الاقتصادية، وبالتالي فإن سياسة التمسك بالسلطة والثروة للمنتصر تعد العائق الأساسي أمام سبل المصالحة كما أن هذه الصراعات أدت إلى إهدار الثروات والموارد.

اجتماعيا مازالت ثقافة المنتصر والتي تدعو إلى الانقسام و الثأر هي الأكثر شيوعا، والتي يجب أن يكون بذلها ثقافة التوافق و تغليب مصلحة الوطن على المصالح الفردية، والابتعاد عن ثقافة الإقصاء، ودعم الحوارات الوطنية والابتعاد عن الانتماءات القبلية والجهوية ويكون لانتماء للوطن،

وقد سببت حالات الصراع داخل المجتمع إلي وجود ثغرات عميقة في البناء المجتمعي، والتي ألقت بظلالها علي المؤسسات التشريعية والتنفيذية[1].

4- التدخلات الإقليمية والدولية: تعد التدخلات الإقليمية و الدولية أحد أهم المعوقات التي تقف أمام المصالحة الوطنية في ليبيا، لأن هذه التدخلات تبحث عن مصالح تلك الدول، وأصبحت ليبيا كساحة تصفية الحسابات فيما بينها ويمكن تقسيم تلك التدخلات الخارجية إلي عدة مراحل حيث كانت مرحلة التدخل الدولي والتي حضت بإجماع دولي وقبول نسبي علي الصعيد الداخلي والتي انتهت بسقوط نظام معمر القذافي[2].

ثم بدأت المرحلة الثانية والتي أصبحت ليبيا ساحة لتدخل الدول الإقليمية وأصبح لها تأثير مباشر علي صناعة القرار داخل ليبيا، إلا أن هذه المرحلة انتهت بخروج الولايات المتحدة الأمريكية عن المشهد الليبي ودخول روسيا وتركيا في ليبيا[3].

ثم جاءت مرحلة التدخل المباشر، وأصبحت ليبيا ساحة حرب وازداد الوضع فيها أكثر تعقيدا، وما نجم عنها من فوضي سياسية وتهديدات أمنية كان لها الأثر علي المحيط الإقليمي لليبيا، مما أثار القلق للدول الأوروبية خاصة في بعض الملفات مثل الهجرة غير شرعية ومكافحة الإرهاب، ومصادر الطاقة وإعادة الإعمار وغيرها[4].

5- المعوقات القانونية: منذ اندلاع الثورة الليبية سنة 2011 قام المجلس الوطني الانتقالي بإصدار العديد من القوانين فيما يخص العدالة الانتقالية و المصالحة، فقام بإصدار القانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة والعدالة الانتقالية، والذي كان يهدف إلى ترسيخ السلم الاجتماعي وردع الانتهاكات لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا وتحقيق المصالحة، وكل ما يخص المبادئ القانونية لمفهوم العدالة الانتقالية حيث تم تقسيمه للعديد من المواد القانونية.

إلا أن الجانب التطبيقي لتلك النصوص القانونية لم تنل حقها في التنفيذ بسبب الفشل في بناء الدولة وتوسع دائرة النزاع وتزايد الانتهاكات والمظالم، مما تطلب وجود مرجعية قانونية صادره من مشرع أو سلطة تشريعية تتمتع بالشرعية وتكون لها آليات واضحة للتطبيق مع وجود ضمانات لتنفيذ تلك الأحكام ووجب وجود دولة تتمتع بقدر من الاستقرار.

الخلاصة والتوصيات:

الخلاصة: من خلال العرض لهذا البحث والذي تناولنا فيه العديد من الجوانب حول المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية وسبل تنفيذها وعرضها حول الفرص التي قد تسرع من تحقيق المصالحة، وأهم العوائق والقيود التي تقف أمام تحقيقها، ومحاولة إيجاد الحلول لتلك العوائق، وبالتالي فإن الصراعات والحروب الداخلية نتيجة انتشار السلاح والتدخلات الخارجية ،وعدم الجدية من قبل الأمم المتحدة في إنها الصراع في ليبيا كان له الأثر في تعثر مساعي المصالحة، فالمصالحة هي السبيل للوصول إلى السلم الاجتماعي والاستقرار والسلام، وهذا يتطلب جهود كبيرة على كافة المستويات، وعلى الجميع أن يغلب مصلحة الوطن عن المصالح الشخصية لكي ينعم كل أفراد المجتمع بالأمن والاستقرار.

التوصيات:

1- ضرورة بناء الدولة على أسس ديمقراطية حتى يتسنى لها تمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية وتعزيز مسارها، ويتطلب ذلك وجود إرادة سياسية فعالة لدي صانع القرار.

2- تتطلب المصالحة الوطنية تضافر الجهود بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وعلى كافة المستويات للتنسيق حول الأهداف ومتطلبات التنفيذ وتدليل الصعاب أمام مشروع المصالحة.

3- ضرورة متابعة المبادرات التي تهدف إلى المصالحة والتركيز على مبدأ العدالة الاجتماعية لأنها هي أساس المصالحة.

4- المصالحة الوطنية عملية معقدة وطويلة يتوقف نجاحها على انتهاج برنامج متكامل.

5- المصالحة الوطنية تعتمد علي برنامج شامل يعالج كل الوقائع والقضايا المتعلقة بالنزاع، والاستماع لكافة الأطراف لضمان نجاحه.

6- على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مساعدة ليبيا للخروج من الأزمة وتقديم كافة المساعدات حتى يتسنى لها السير قدما نحو الاستقرار.

المراجع:

1- إبتسام سالم خليفة، انعكاس المصالحة الوطنية علي السلم الأهلي في ليبيا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب جامعة الزاوية، 2021

2- إبراهيم شرقية إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية الدوحة، مركز بروكنجر، العدد9، 2013.

3- أحمد علي الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات، مركز الجزيرة للدراسات،2021.

4- ازيكيل سيناتاما، المصالحة الوطنية ي رواندا: التجارب والدروس المستخلصة مركز مسارات الشرق الأوسط، 2022.

5- أسماء حسين الخولي، جدوى المساعدات: واقع وافق اقتصاديات الدول الثورات العربية مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد 194،2013

6- الحبيب الأسود، منطقة الغنية والانقسام والتدخل والخارجي في تحديات تواجه المصالحة الوطنية ، صحيفة العرب 18 يناير2023.

7- خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة علي علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد188، 2012.

8- زهير الحامدي، ثلاث سنوات علي الثورة الليبية، التحديات(17)، مجلة سياسية عربية قطر، العدد7، 2014

9- زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل في الجماهير ليبية، مجلة السياسة الدولية، القارة، العدد184، 2011

10- سامي أبوعجيلة عيسي وآخرون، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، طرابلس، العدد ،20186.

11- عبد الإله بلقزيز، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي بيروت العدد 393،2011.

12- عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم

السياسية جامعة بغداد العدد 47،2013

13- علي محمد الصلابي، المصالحة الإقليمية الوطنية، المجلة الوطنية طرابلس، 2008

14- عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية: الأسباب والتحديات والتداعيات بعد عام 2011، مجلة المستنصرية، بغداد، العدد 50،2015

15- محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011، مجلة المستقبل العربي بيروت، العدد 431، 2015.

16- محمد عبدالحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وأفاق المستقبل، مجلة جيل للدراسات السياسية، بيروت، العدد11، 2017.

17- محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، اكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2000.

18- محمود أحمد، العدالة الانتقالية في ليبيا، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد47، 2020.

19- ملاك شعبان أدم، النموذج التنموي في جنوب أفريقيا(المصالحة الوطنية، مجلة المسلم طرابلس،2021.

20- مني حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، بغداد العدد51،2012

21- ميادة علي حيدر، حيدر عبد الله، أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد 2011، مجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2017.

22- ناصر عبد الرحمن العريج، التحول الديمقراطي في مملكة البحرين، دراسة الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة،2017.

23- هارون باه، المصلحة الوطنية الرواندية: دراسة لنموذج أفريقيا، ترينذز للبحوث الاستشارات أبوظبي،2020.

24- يوسف لطفي، التدخلات الخارجية في ليبيا:- الأسباب والنتائج، منتدى العاصمة للدراسات، طرابلس،2021.

يوسف لطفي، الدور الروسي في ليبيا: التاريخ والمقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات، طرابلس،2020.